



ح

بيان عن اجتماع مجلس الحكومة
المنعقد بتاريخ 2 ذي الحجة 1441 (23 يوليو 2020)

*_*_*

I- قدم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة عرضا حول الوضعية الاقتصادية في متم شهر يونيو والتوقعات الختامية لسنة 2020.

II- تداول المجلس في مشاريع المراسيم التالي بيانها :

1. مشروع مرسوم رقم 2.20.383 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.12.623 الصادر في 8 شعبان 1434 (17 يونيو 2013) بإعادة تنظيم المعهد العالي للدراسات البحرية.

تمت المصادقة على هذا المشروع.

2. مشروع مرسوم رقم 2.20.452 بتطبيق أحكام المادة 34 من القانون رقم 142.12 المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي وإحداث الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي.
تمت المصادقة على هذا المشروع،
مع دراسة الملاحظة المثارة من قبل وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

3. مشروع مرسوم رقم 2.20.377 بتتميم المرسوم رقم 2.90.554 الصادر في 2 رجب 1411 (18 يناير 1991) المتعلق بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية.

تمت المصادقة على هذا المشروع.

III- تطبيقا لأحكام الفصل 92 من الدستور، وافق المجلس على مقترحات التعيين التالية :

- تعيين المفتش العام لوزارة الطاقة والمعادن والبيئة - قطاع البيئة؛
- تعيين مدير البرامج والإنجازات بوزارة الطاقة والمعادن والبيئة - قطاع البيئة؛
- تعيين مدير العلاقات التجارية الدولية بوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي ؛
- تعيين مدير الوكالة الحضرية للصويرة ؛
- تعيين مدير المدرسة الوطنية العليا للمعلوماتية وتحليل الأنظمة بالرباط ؛
- تعيين عميد كلية العلوم التطبيقية بآيت ملول ؛
- تعيين مدير المدرسة الوطنية العليا للكهرباء والميكانيك بالدار البيضاء ؛
- تعيين عميد كلية العلوم باين امسيك- سيدي عثمان بالدار البيضاء ؛
- تعيين مدير المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بوجدة ؛
- تجديد تعيين رئيسة مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري- قطاع الفلاحة؛
- تجديد تعيين مدير تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة؛
- تجديد تعيين مدير التنمية الاجتماعية بوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

*_*_*

وبعد انتهاء أشغال الحكومة، عقدت الحكومة اجتماعا لتدارس سبعة عشر (17) مقترح قانون تقدم بها أعضاء البرلمان، وتحديد موقفها في شأنها، وقد قررت الحكومة خلاله قبول ثلاثة (3) مقترحات منها.